

كلمة لرئيس الحكومة الفلسطينية، أحمد قريع، أمام المجلس التشريعي ينفي

فيها وجود خلاف مع الرئيس ويعرض الوضع الأمني

رام الله، ٢٦/١٠/٢٠٠٥. * [مقتطفات]

[.....]

بداية أود أن أوضح موضوعاً أعتقد أنه نوقش أيضاً في الجلسة الخاصة التي عقدت تحت قبة هذا المجلس، عن خلافات وصراعات مع السيد الرئيس الأخ أبو مازن، وأود أنؤكد هنا أنه لا وجود لمثل هذه الخلافات أو الصراعات، حيث أن طبيعة العلاقة الممتدة على مدى ثلاثة أو أربعة عقود بيني وبين الأخ أبو مازن هي علاقة حميمة تتغلب على كل شكل من أشكال الخلاف. والقضية الأخرى هي عدم وجود أي نزاع أو صراع على الصلاحيات أو غيرها بيني وبين الأخ أبو مازن حيث لا يوجد ما يمكن أن نتنازع عليه إطلاقاً.

القضية التالية وهي ليست قضية شخصية بحسب ما ذكر سابقاً، ولكنني أستطيع أن أقول ومع زملاء عملت معهم لثمان سنوات إنني شخصياً قد تعبت، أنا إنسان، ولست ملاكاً، وأنا أخوكم وزميلكم. وإنني أحمل عبئاً ثقيلاً جداً، وهو ليس بالعبء الاختياري.

إنني أيتها الأخوات والأخوة أتعرض يومياً لمظاهرات أمام مجلس الوزراء لقضايا أقف فيها عوضاً عن غيري. وإنني أتحمل مسؤولية كبيرة تجعلني أعمل لأكثر من عشر ساعات يومياً، ولا أقول ذلك مفاضلة، ويؤسفني أنني وفي اللحظات التي كنت فيها قلقاً على صحتي، كانت الفضائيات تزفني بالأنباء عن سحب الثقة عن الحكومة، وعلى كل حال شكراً جزيلاً لكم.

إنني أفهم تماماً قلقكم الذي هو قلقي وقلقنا جميعاً وقلق كل مواطن من هذا الشعب، وكل شقيق وصديق على أوضاعنا الأمنية.

نعم لدينا أوضاع أمنية مزرية، ومناقشة المجلس لهذه القضية مناقشة مشروعة تماماً وأفهمها تماماً، ولكن كنت أتمنى من المجلس الذي أنا عضو فيه أن لا يخرج الحكومة وكأنها غير ذات صلة أو رئيس الحكومة وكأنه غير ذي صلة كما تعاملوا مع الرئيس الراحل أبو عمار رحمه الله.

لا، هذه الحكومة ورئيس الحكومة ذوا صلة، وحينما يطلب من السيد الرئيس تشكيل حكومة جديدة كان من المفروض أن يطلب من الحكومة أن تذهب وأن تسحب الثقة منها، أو أن يتخذ المجلس التشريعي القرار الذي يراه مناسباً، هكذا

يكون العمل دستورياً، بغير ذلك أنا أحسب أنها كانت عملية فيها شخصية وأحسب أن الموضوع كان موجهاً إليّ شخصياً.

أنا أستطيع القول إنني شخصياً وعندما شكلت أول حكومة طوارئ مع الرئيس الراحل أبو عمار رحمه الله بعد حكومة السيد الرئيس أبو مازن، كنت أول من تحدث عن الفوضى الأمنية، والتشخيص نصف الحل لقد قلنا وبصوت مرتفع إن لدينا فوضى أمنية حقيقية، مظاهر السلاح، المظاهرات، والمقتنعين. وفتحت صدري. وأنا أول من قال إن كتائب شهداء الأقصى هي جزء منا وعلينا أن نحل المشكلة، وقد قلت ذلك بصراحة ووضوح وتحملت المسؤولية في ظروف أكثر دقة وخطورة من الظرف الذي نعيش فيه حالياً.

ولم نجلس وقلنا كيف نبدأ في موضوع الأمن، وقلنا إن هناك قضيتين أساسيتين يجب أن تصرف كل الجهود لهما، وليس قضية الحكومة، إن الذي يظن أن جهة وحيدة قادرة على ضبط الأمن الفلسطيني فهو مخطئ جداً، ليس هناك من جهة قادرة على ضبط الأمن الفلسطيني لوحدها، هذه القضية تحمل في جذورها كل تبعات المرحلة بكل تراكماتها، هذه القضية اختزلت وتختزل كل التناقضات التي مررنا بها وكل الصعاب وكل التهاور والتنافس والافتتال الذي مررنا به. إذن، فإن هذه القضية تحتاج إلى أمرين أساسيين:

الأمر الأول يجب أن يكون هناك إطار قانوني لعمل هذه الأجهزة، حيث كان مجرد ضابط صغير يأخذ أعضاء من المجلس التشريعي ومن الوزراء لأنه لم يكن هناك أحد ليحاسبه لعدم وجود إطار قانوني إذ إن هذا الإطار القانوني هو القضية الأساسية الأولى وعلينا معاً الحكومة والمجلس التشريعي العمل على إعداد الإطار القانوني لعمل الأجهزة الأمنية وسنرسل لكم يوم غد القانون الأساسي للقوانين الأمنية جميعها والذي يشكل المرجعية والإطار للقوانين الأمنية جميعها، وبالتالي فالإطار القانوني الذي هو كلام على الورق هو قضية مهمة جداً وهو بداية عملية الضبط والمساءلة وبداية إعطاء هذا المجلس وأية جهات أخرى صلاحية الرقابة لمساءلة أي ضابط أمن أو أي مسؤول أمني الأمر الذي كان محرماً على أي شخص في السابق أن يقوم به.

الأمر الثاني قلنا هذه الظاهرة، ظاهرة تحتاج إلى عملية تجميع وتوحيد الأجهزة الأمنية التي نادى كل العالم بضرورة توحيدها في ثلاثة أجهزة وكأنها قوات حلف شمال الأطلسي، لا يهم عدد هذه الأجهزة ولكن المهم أداء مهامها ضمن هيكلية تضمن إعطاء التعليمات وتلقي الردود والتقارير حول عمل هذه الأجهزة ومن هنا كان التركيز على إعادة هيكلة هذه الأجهزة.

الظاهرة الأهم التي تم التركيز على احتوائها بكرامة وأقول بكرامة هي ظاهرة كتائب شهداء الأقصى وعدم التقليل من بقية مظاهر القوى الأخرى، ظاهرة الكتائب ليست بعدد الأشخاص وإنما هي ظاهرة متجددة قائمة مستمرة إذا لم تقتنع وتقتنع بها وإذا لم تحتويها ومن هنا أفرز عمل كبير لعملية احتوائها.

وضمن عملية البناء والإصلاح إحداث تغييرات فعلية في قيادات الأجهزة الأمنية فالتغيير سنة إن لم يكن فريضة فالذي يبقى في نفس الموقع لفترة طويلة لا يرى في الدنيا غير نفسه سواء كان في الحكومة أو في البرلمان أو في أي موقع آخر

ولذلك كان التغيير في قيادات الأجهزة الأمنية أمراً حتمياً وواجباً وفعلاً حدثت بعض التغييرات وهي ليست كافية وهناك حاجة إلى إحداث المزيد من التغييرات في قيادات الأجهزة الأمنية.

إمكانيات الأمن حالياً حقيقة لا تبني جهازاً أمنياً فالموازنة لا تفي بمتطلبات الأجهزة الأمنية في ظل الأوضاع الأمنية التي نعيشها والعالم يقول أصلح أولاً ثم خذ هذا كلام حق يراد به باطل فمنذ أربعة شهور لم يصل إلى الخزينة أي دعم خارجي والحكومة تعيش حالياً عملية صراع غير مسبقة لتوفير الرواتب للشهر القادم والإسرائيليون خلال سنوات الانتفاضة كان هدفهم الأول هو ضرب الأجهزة الأمنية أفرادها، مقراتها، معداتها، تجهيزاتها استهدفت في جميع المناطق ضمن عملية التدمير وهذا يقتضي أيضاً عودة جميع منتسبي الأجهزة إلى أجهزتهم.

هذه المبادئ التي اعتمدت لإصلاح الأجهزة الأمنية لتتمكن من أداء مهامها وذلك كله مترابط مع عملية إعادة تدريب وتأهيل لأنه على الجميع الوقوف معاً والتعاون معاً لا أن يطلقوا النار على بعضهم البعض.

لم تقف الحكومات الفلسطينية المتعاقبة موقف المتفرج وإنما عملت على تزويد أي إمكانية لخلق مراكز قوى في الأجهزة الأمنية في إطار عمل واحد وجهد مشترك والذي كانت يوماً مراكز قوى.

بدأنا بعملية التدريب وتطبيق قانون التقاعد، وسنبداً بتطبيقه ابتداءً من الشهر القادم بحيث يسري على الجميع بشقيه المدني والعسكري هذا بالإضافة إلى استيعاب ظاهرة كتائب شهداء الأقصى ومواصلة الحوار الوطني فالأزمة ضاربة في أعماق تربة الواقع السياسي الفلسطيني المتعدد المرجعيات الموزع بين العديد من الولاءات والفصائل والجهات الرازح تحت احتلال بغیض وممارساته وفي ظل استشرأ عوالم البطالة والفقر وتقييد حرية التنقل وجمود عملية السلام وتراجع المجتمع الدولي عن التزاماته تجاه خريطة الطريق.

فظلم أن يقال بأن الحكومة تتحمل المسؤولية أو أن يقال إن الرئاسة تتحمل المسؤولية، الكل يتحمل المسؤولية الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي والقضاء والفصائل والقوى الوطنية والإسلامية والمجتمع المدني والصحفيون والمثقفون الذين يتحملون مسؤولية خلق رأي عام.

[.....]